المفاوضات الاندونيسية-الهولندية بشأن الاستقلال ١٩٤٥-١٩٤٩

د. شريف محمد أحمد عبد الجواد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب- جامعة المنيا

انتهت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وعقب استسلام اليابان للحلفاء أعلن الإندونيسيون استقلال بلادهم في ١٧ أغسطس١٩٤٥، وعلى وجه السرعة دخلت القوات البريطانية اندونيسيا تحت قيادة الحلفاء، حيث سهلت تلك القوات دخول القوات الهولندية للبلاد، وعلى أثر ذلك حدث الصدام بين القوميين الاندونيسيين والهولنديين، وبحلول منتصف نوفمبر ١٩٤٥ أظهرت بريطانيا رغبتها في جلوس الهولنديين والإندونيسيين للتفاوض، وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت الطرفين تم التوصل لاتفاقية لنجادجاتي (Linggadjati) ، والتوقيع عليها بالأحرف الأولى في ١٥ نوفمبر ١٩٤٦، وبصفة نهائية في ٢٥ مارس ١٩٤٧، وعلى الرغم من ذلك لم يطرأ أي تحسن في العلاقات بين الهولنديين والإندونيسيين.

لقد رأت هولندا استحالة تنفيذ الاتفاقية فشرعت في استخدام القوة، وتمثل ذلك في الهجوم الأول على الجمهورية الاندونيسية ٢١ يوليو ١٩٤٧، والذي انتهي بتوقيع اتفاقية رينفيل (Renville) ١٧ يناير ١٩٤٨، ولكن على الرغم من ذلك لم تحقق بنود تلك الاتفاقية نوعًا من التهدئة، فشنت هولندا الهجوم الثاني على الجمهورية في ديسمبر ١٩٤٨، والذي انتهى بتوقيع اتفاقية فان روين–روم (Van Royen–Room) في مايو ١٩٤٩، والتي انهت النزاع بين هولندا واندونيسيا، ومهدت لعقد مؤتمر المائدة المستديرة في الفترة من ٢٣ أغسطس– ٢ نوفمبر ١٩٤٩، وقد قرر المؤتمر الاعتراف بسيادة الولايات المتحدة الاندونيسية، وانشاء الاتحاد الهولندي–الاندونيسي تحت سلطة التاج الهولندي، وفي ٢٧ ديسمبر ١٩٤٩ تم نقل السيادة الهولندية إلى حكومات الولايات المتحدة الاندونيسية، وفي أغسطس ١٩٥٠ تخلت اندونيسيا عن الطابع الفيدرالي الذي أوصى به الهولنديون، وتغير اسمها إلى جمهورية اندونيسيا.

Summary

Indonesian-Dutch Negotiations for Independence 1945-1949

Dr. Sherif Mohamed Ahmed Abdel Gawad

Assistant Professor of Modern and Contemporary History

Faculty of Arts - Minia University

World War II ended in 1945, and after the surrender of Japan to the Allies, the Indonesians declared the independence of their country on August 17, 1945. And quickly British forces entered Indonesia under the leadership of the Allies and facilitated the entry of Dutch forces into the country. As a result, a clash occurred between Indonesian and Dutch nationalists. In mid-November 1945 Britain showed its desire for the Dutch and Indonesians to sit down to negotiate; and despite the difficulties that the two sides faced, an agreement was reached (Linggadjati). The agreement was signed in initials on November 15, 1946, and finally on March 25, 1947. An improvement in relations between the Dutch and Indonesians did not took place.

The Netherlands saw the impossibility of implementing the agreement, so it began to use force. The first attack on the Indonesian Republic took place on July 21, 1947, and ended with the signing of the Renville Agreement on January 17, 1948. But despite this, the terms of that agreement did not achieve any kind of appeasement, so the Netherlands launched the second attack on the republic in December 1948, which ended with the signing of the Van Royen-Room Agreement in May 1949. This agreement ended the conflict between the Netherlands and Indonesia and paved the way for the holding of the Round Table Conference from August 23 to November 2, 1949. The conference recognized the sovereignty of the United States of Indonesia, and the establishment of the Dutch-Indonesian Federation under the authority of the Dutch Crown. On December 27, 1949, the Dutch sovereignty was transferred to the governments of the United States of Indonesia. In August 1950 Indonesia abandoned the federal character recommended by the Dutch, and changed its name to the Republic of Indonesia.

مقدمة:

اندلعت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ ولكنها لم تبدأ عمليًا إلا في ربيع عام ١٩٤٠، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل: بعضها يتعلق بالدول المحاربة ومدى استعدادها، حيث كانت بريطانيا وفرنسا غير مستعدتين عسكريًا بدرجة كافية تمكنهما من الهجوم على ألمانيا، والبعض الآخر يتعلق بالمبادرات السلمية التي بُذلت في تلك الفترة ولكنها لم تحقق أي نتيجة على أرض الواقع(١)، وفي ظل تطور أحداث الحرب اجتاحت القوات الألمانية في ١٠ مايو ١٩٤٠ الأراضي الهولندية والبلجيكية، وعلى الرغم من محاولة القوات البريطانية والفرنسية دعم المقاومة في هاتين الدولتين، إلا أنهما فشلا في تحقيق ذلك الهدف(٢).

كانت هزيمة هولندا تعني انهيار السيطرة على مستعمراتها في جنوب شرق آسيا، وهو ما حدث بالفعل عند احتلال اليابان لإندونيسيا عام ١٩٤٢، حيث تم طرد الهولنديين وغيرهم من قوات الحلفاء(٣)، وفي ٨ مارس ١٩٤٢ استسلم القائد العام للقوات المسلحة الهولندية في اندونيسيا للقوات الحربية اليابانية، وبذلك انتهى حكم الاستعمار الهولندي، واصبحت اندونيسيا تحت السيطرة اليابانية(٤).

إذًا لقد دفعت أحداث الحرب العالمية الثانية وتطوراتها إلى احتلال المستعمرات الهولندية، وعلى هذا الأساس صرحت ملكة هولندا في خطاب إذاعي في ٦ ديسمبر ١٩٤٢(٥) بأنه سيعاد النظر في مسألة الجزر–اندونيسيا– بحيث تعطى قدرًا من الاستقلال الذاتي، والذي تصبح فيه جزءًا من المملكة يتساوى مع باقي الأجزاء الأخرى بما في ذلك هولندا نفسها(٦).

وعلى الرغم من اعلان اليابان لشعار "آسيا للآسيويين" إلا أن هذا الشعار لم يطبق على أرض الواقع، فسرعان ما اتجهت لاستغلال كافة الموارد الموجودة في اندونيسيا لتحقيق مصالحها الاستعمارية، ومع اشتداد مقاومة الاندونيسيين أعلن القائد العام الياباني في الأول من أغسطس ١٩٤٣ بأنه سيسمح بإعداد الاندونيسيين للمساهمة في إدارة الحكم، وبالرغم من ذلك استمرت مقاومة الشعب الاندونيسي(٧).

- الأوضاع السياسية في اندونيسيا بعد الحرب:

انتهز الزعماء الإندونيسيون فرصة استسلام اليابان للحلفاء في ١٥ أغسطس ١٩٤٥ بلا قيد ولا شرط، واعلنوا استقلال بلادهم في ١٧ أغسطس، وأقاموا الحكومة الجمهورية[٨] برئاسة أحمد سوكارنو Soekarno[٩] ونائبه محمد حتًّا Hatta[١٠]، حيث قام الإندونيسيون بالثورة العامة ضد القوات اليابانية الموجودة في بلادهم؛ وذلك بهدف انتزاع السلطة والسيادة في البلاد من اليابانيين[١١].

وعقب هزيمة اليابان واستسلامها اصبحت قواتها تحت أمر القيادة العليا للحلفاء، حيث وجهت الأخيرة الأمر بعدم تسليم السطلة في البلاد إلى الإندونيسيين. وفي ١٧ أغسطس ١٩٤٥ وهو اليوم الذي أعلن فيه استقلال اندونيسيا، تم مهاجمة القوات اليابانية، حيث استولى الاندونيسيون في أيام قلائل على دور الحكومة وطرق المواصلات، وبذلك عادت سلطة البلاد إلى أيديهم.

وعلى وجه السرعة تحركت القوات البريطانية للسيطرة على الموقف في اندونيسيا، حيث نزلت تلك القوات في جزيرة جاوه آخر سبتمبر ١٩٤٥، وعلى الرغم من إدلاء المسئولين البريطانيين بتصاريح تفيد بأن مجيئهم لإندونيسيا بهدف تجريد اليابانيين من سلاحهم، وأنه ليس لهم شأن بشئون البلاد السياسية، إلا أن الأمور سارت عكس هذا الاتجاه، فقد سهلت القوات البريطانية دخول القوات الهولندية للبلاد، وبذلك كشفت انجلترا عن سياستها الاستعمارية عندما صرح المستر اتلى رئيس وزرائها في مجلس العموم البريطاني بأن مهمة القوات البريطانية في اندونيسيا هي إعادتها إلى هولندا[١٢].

إذًا لقد برهن اعلان اندونيسيا الاستقلال على وضع هولندا السيئ، فلم يكن بإمكان الأخيرة أن تحافظ بوسائلها العسكرية الضعيفة على مكانتها بين الدول الاقتصادية والاستعمارية، وهذا يفسر سرعة تقديم بريطانيا للدعم العسكري لها؛ وذلك بهدف خلق نوع من التهدئة في اندونيسيا للحفاظ على الوضع الاقتصادي الذي تتمتع به الدول الغربية، والتي كانت بحاجة ماسه للمواد الخام والامتيازات الاقتصادية، وبذلك كانت هولندا تتوق للعودة إلى الازدهار الذي كانت عليه قبل الحرب، حيث اتجهت لإحكام السيطرة على اندونيسيا لإنقاذ حالتها الاقتصادية[١٣].

- الدعم البريطاني لهولندا بعد الحرب:

لقد دعمت بريطانيا الوجود الهولندي في اندونيسيا، وأعلن البريطانيون اعترافهم بحكومة هولندا وتدعيمها عسكريًا، حيث ألقت الطائرات البريطانية في سرابايا (Surabaja) يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٤٥ منشورات تدعو فيها الاندونيسيين إلى نزع سلاحهم خلال أربع وعشرين ساعة، ولكن مقاومة الاندونيسيين استمرت حتي نوفمبر ١٩٤٥(١٤).

وبحلول منتصف نوفمبر ١٩٤٥ أظهرت بريطانيا رغبتها في ضرورة جلوس الهولنديين والإندونيسيين للتفاوض، ومع ذلك رفضت حكومة هولندا رفضًا قاطعًا إجراء أي مناقشات مع سوكارنو الذي نددت به ووصفته بأنه عميل لليابانيين، وإدراكًا منه أن قضية الجمهورية قد تكون معرضة للخطر إذا لم يتراجع شخصيًا أعلن سوكارنو –احتفظ بمنصب الرئيس– استقالة حكومته، وخلفه كرئيس للوزراء سوتان شهرير (Soetan Sjahrir)، والذي شكَّل حكومة مؤلفة بالكامل من رجال قاوموا اليابانيين(١٥).

لقد تفاقمت الأمور بسبب استمرار الهولنديين في تدعيم قواتهم المسلحة في اندونيسيا، وفي أوائل ١٩٤٦ سيطر الجنود الهولنديون على معظم جزر اندونيسيا واحتلوها، وبذلك أصبح في البلاد حكومتان، أحداهما في "جاكارتا"، والأخرى في "جوكجاكارتا"، وانطلاقًا من هذا توسط البريطانيين بين الاندونيسيين والهولنديين، وحث كلا الحكومتين على اجراء المفاوضات(١٦).

وانطلاقًا من هذا أرسلت الخارجية البريطانية مبعوثها السفير الخاص سير أرشيبالد كلارك كير في يناير ١٩٤٦ إلى باتافيا، وكان ذلك بهدف إبقاء الحكومة البريطانية على علم بالتطورات السياسية في جزر الهند الشرقية الهولندية، والمساعدة بكل وسيلة ممكنة في حل الصعوبات السياسية بين حكومة هولندا والقوميين الإندونيسيين(١٧).

وجدير بالذكر أنه في الوقت الذي كان البريطانيون متمسكين بوجهة النظر القائلة بأن المفاوضات لن تكون مثمرة ما لم يحضر سوكارنو، فقد كان الرأي الهولندي المعارض للاعتراف بسوكارنو كواحد من القادة القوميين قوي، وذلك لدرجة أنه اذا سمح مجلس الوزراء الهولندي بإجراء مفاوضات معه فسيكون مصيره السقوط(١٨).

على أية حال فقد أظهر شهرير عدم اهتمامه بالمحادثات الدائرة في لندن بين البريطانيين والهولنديين حول اندونيسيا؛ وذلك لأنه لا فائدة من أية قرارات تتخذ بدون الإندونيسيين، وعلى الرغم من ذلك فقد أبدي شهرير لممثلي الصحف ضرورة التوصل إلى تفاهم من جميع الاطراف المهتمة بمصير اندونيسيا، وكذلك حرصه على التوصل إلى اتفاق مع هولندا حول المصالح الهولندية في اندونيسيا، ومع بقية دول العالم(١٩).

لقد راحت الدبلوماسية الهولندية تبحث عن الوسائل لتنفيذ سياسة الحلول بالطرق السلمية، وذلك في محاولة لتخفيف الضغط الخارجي عليها، وخاصة من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، ففي ١٠ فبراير ١٩٤٦ اقترح الهولنديون إقامة "كومنولث أندونوسي"، وتشكيل حكومة مع هيئة تمثيلية منتخبة بصورة ديموقراطية، يكون للإندونيسيين فيها أكثرية جوهرية، ووزارة يكون رئيسها ممثلا للتاج، بحيث يصبح للمملكة في النهاية هيئات مركزية مؤلفة من ممثلين لجميع الأقسام، ولم يكن هذا التوجه يتوافق مع القوميون الإندونيسيون؛ وذلك لرغبتهم الاعتراف بالجمهورية الإندونيسية دولة ذات سيادة قبل اجراء أية مفاوضات مع هولندا، وبذلك لم تسفر تلك المفاوضات عن شيء(٢٠).

وهكذا يتضح أن القوى الغربية ربطت سياستها الخارجية بمصالحها وقواعدها العسكرية من الشرق الأقصى إلى الشرق الأوسط، وعند النظر بدقة لموقف بريطانيا من تقديم الدعم لهولندا يتضح أنها كانت تخشى من نجاح الثورة الاندونيسية، وتأثيرها على الشعوب المجاورة التي تحكمها بريطانيا، هذا في الوقت الذى كانت فيه بريطانيا–بعد الحرب– تسعى لتقوية اقتصادها، ومن هذا المنطلق اتجهت لحماية رؤوس الأموال الخاصة بها في إندونيسيا، وكذلك حماية شركات البترول والشركات الزراعية الاحتكارية، كما أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية كان متفقًا مع الموقف البريطاني من النواحي السياسية والاقتصادية، فقد خشيت أمريكا على تأثير الحركة الوطنية الاندونيسية على مستعمراتها المجاورة في الفلبين من جهة، وعلى رؤوس أموالها من جهة أخرى(٢١).

وجدير بالذكر أنه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت الحركة الوطنية في اندونيسيا على درجة عالية من الوعي والقوة، ولم يكن أمام الهولنديين سوي التعامل مع هذا الوضع الجديد، وعلى الرغم من قناعتهم بوجود الحكومة الجمهورية الوطنية من الناحية العملية، إلا أنهم لم يعترفوا بها رسميًا من الناحية القانونية. وفي ظل وجود رؤى مختلفة

للأحزاب الهولندية بشأن هذه المسألة، وخاصة المتطرفين من أحزاب اليمين ورغبتهم في عدم الاعتراف بالحكومة الجمهورية في اندونيسيا ومحاولة إسقاطها، إلا أن الحكومة الهولندية كانت على إدراك بحقيقة الوضع.

وخلال الفترة ما بين شهري فبراير وأبريل ١٩٤٦ سعت هولندا إلى الاتفاق مع شهرير رئيس الحكومة الاندونيسية ووزير خارجيتها، ولكن ردود الأخير كانت غير مقبولة لدى الهولنديين(٢٢)، فقد تضمنت الاعتراف بقيام جمهورية اندونيسية ذات استقلال وسيادة تامة تقوم على قدم المساواة، بينما كانت المقترحات الهولندية ترمي إلى اعطاء الجزر الاستقلال الذاتي مع بقائها داخل المملكة الهولندية(٢٣).

ومع اقتراب موعد الانتخابات في هولندا توقفت المباحثات بين الطرفين، حتى تألفت أول حكومة دستورية بعد الحرب في ٣ يوليو ١٩٤٦، والتي أعلنت رغبتها في العمل على أساس تصريح ٦ ديسمبر ١٩٤٢، كما قامت الحكومة بتهيئة الوضع العام بعقد مؤتمر في مالينو(Malino)(٢٤)، دعي فيه الحاكم العام المساعد للجزر جميع الهيئات والجماعات الرسمية وغير الرسمية إلى إرسال مندوبين وممثلين لتبادل الآراء، وقد اشترك في المؤتمر ممثلون عن بعض الجزر، وعلى الرغم من إعلان الحاكم العام المساعد أن الأغلبية ترى عدم الانفصال عن هولندا، إلا أن الوطنيين الاندونيسيين والحزب الشيوعي الهولندي اعتبروا ذلك بمثابة خدعة مدبرة؛ وذلك لعدم اشتراك جاوه وسومطره اللتان يبلغ عدد سكانهما نحو خمسين مليونا، وبذلك يتضح أن هذا المؤتمر لم يحقق الهدف منه(٢٥).

- **ارسال هولندا اللجنة العامة لإجراء المفاوضات:**

راحت الدبلوماسية الانجليزية تبحث عن الوسائل لتنفيذ سياسة الحلول بالطرق السلمية، وبناء على اتفاق الحكومتين الهولندية والانجليزية تقرر سفر اللورد كيلرن –المندوب الانجليزي في جنوب غربي آسيا–إلى بتافيا (Batavia)، وذلك للدخول في وساطة قد تساهم في تقريب وجهات النظر بين هولندا واندونيسيا، وكذلك تهيئة الجو للجنة العامة التي ترغب هولندا في إرسالها للجزر.

وبالفعل التقى اللورد كيلرن يوم ٢٩ أغسطس ١٩٤٦ مع شهرير، وذلك لتقريب وجهات النظر مع الهولنديين، كما بحثا مسألة الهدنة بين القوات الوطنية وقوات الحلفاء، وذلك لاشتراط شهرير إيقاف إرسال قوات هولندية إلى الجزر كشرط للهدنة، ولكن الحكومة

الهولندية أعلنت أن إرسال هذه القوات بمثابة أمر ضروري لتحل محل قوات الحلفاء، بهدف المحافظة على الأمن والقانون وليس الضغط على الاندونيسيين(٢٦).

وفي هذا الإطار قدمت الحكومة الهولندية إلى البرلمان مشروع قانون، يهدف إلى تأليف لجنة عامة لإدارة جزر الهند الشرقية الهولندية، وبالفعل وافق البرلمان على المشروع بعد مناقشة اشترك فيها نواب من جميع الأحزاب.

وقد تكونت اللجنة من ثلاثة أشخاص يعينهم وزير الممتلكات الهولندية فيما وراء البحار، هذا بالإضافة إلى الحاكم العام لجزر الهند الشرقية الهولندية بحكم وظيفته(٢٧).

كانت اللجنة المؤلفة لإدارة الجزر طبقًا لتعليمات الحكومة الهولندية تهدف لوضع نظام سياسي جديد، وكذلك إعداد الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر لاهاي، والنظر في وضع نظام جديد للمملكة الهولندية وشكل العلاقة بين أجزائها، وبذلك يتضح أن أهداف تلك اللجنة هو مناقشة كل ما يتعلق بالجزر، وشكل العلاقة بينها وبين هولندا، وكذلك الاتصال بممثلي الهيئات الدولية مثل القيادة العليا لدول الحلفاء في جنوب شرق آسيا والدول الصديقة مثل انجلترا.

وعلى هذا يتضح أن إنشاء لجنة عامة لإدارة الجزر كان يرمي إلى اتخاذ قرارات سريعة وحازمة، وذلك لتفادي الرجوع إلى وزير الممتلكات الهولندية، والذي كان عليه الرجوع في بعض الأحيان للجهات المختصة كوزير الحربية أو البحرية. وجدير بالملاحظة أن قرارات اللجنة كان لابد من صدورها بالإجماع، وفي حال عدم الاتفاق على أمر من الأمور لابد من الرجوع إلى الحكومة المركزية في لاهاي(٢٨).

وفي هذا الاتجاه أرسل الحاكم العام المساعد للجزر كتابًا لرئيس الحكومة الاندونيسية الوطنية بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٤٦، اقترح فيه استئناف المفاوضات عند وصول اللجنة، وذلك في محاولة لتبادل الآراء مع الجانب الاندونيسي، وكذلك محاولة الانتفاع من الوساطة والمعونة التي عرضها اللورد كيلرن، وبالفعل رحب رئيس الحكومة الاندونيسية بهذه الاقتراحات، حيث أوفد وزير الداخلية الاندونيسية كمندوب من قبله لهذا الغرض، وفي هذا الإطار صدر بلاغ رسمي أظهر الاتفاق على الملاحظات التي ستقدم للجنة عند وصولها، وكذلك الوفد الذي سيمثل الجمهورية الاندونيسية في المفاوضات.

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن الحكومة الهولندية كانت تسعى لإنشاء علاقة جديدة مع اندونيسيا، هذا في الوقت الذي اتضح فيه أهمية اللجنة المرسلة للجزر، والسُلطات الواسعة التي أعطيت لها في اتخاذ قرارات هامة–في حدود التعليمات التي صدرت لها– دون الرجوع إلي الحكومة الهولندية.

إذًا فإن سياسة الحكومة الهولندية كان هدفها التوصل لاتفاق مع الجزر، يعطيها الحرية والاستقلال الذاتي، مع بقائها داخل نطاق المملكة كجزء من أجزائها، هذا في الوقت الذي كان فيه الوطنيون يريدون الاستقلال التام لدولة اندونيسيا بحيث تصبح ذات سيادة تامة(٢٩).

- **توقيع اتفاقية الهدنة ١٤ أكتوبر ١٩٤٦:**

كانت المسألة الاندونيسية ذات تأثير فعال على الأوضاع الداخلية في هولندا؛ وذلك لمعارضة بعض الأحزاب إرسال فرق من الجيش إلي الجزر، وعلى الرغم من ذلك استمرت الحكومة الهولندية في توجهها وأرسلت الجنود في ٢٤ سبتمبر ١٩٤٦، غير عابئة بالمظاهرات واضرابات العمال التي حدثت، ولعدم رغبتها في استفحال الأمر أعلن وزير الممتلكات الهولندية أن غرض الحكومة وهدفها في المسألة الاندونيسية هو الوصول إلى حل سلمي، دون اللجوء إلى استعمال القوة ضد الاندونيسيين، كما حاولت الحكومة الهولندية تبرير موقفها بأن القوات الاندونيسية النظامية غير كافية لحفظ النظام، خاصة بعد انسحاب الجيوش البريطانية من جميع جزر الأرخبيل.

وانطلاقًا من هذا لم تستمر المفاوضات الخاصة بالهدنة، فقد توقفت في يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٤٦ لعدم قدرة الوفود على الاستمرار في مناقشة بعض المسائل دون الرجوع إلى السلطات العليا، وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن حوادث امستردام– الاضطرابات– قد قوت مركز الاندونيسيين، وجعلتهم يزدادون صلابة في قبول شروطهم: وذلك بأن يتم تطبيق الهدنة في جميع أنحاء اندونيسيا وليس جاوه وسومطره فقط، وعدم إرسال قوات هولندية إلى الجزر، بالإضافة إلى رفع الحصار البري والبحري والجوي(٣٠).

كانت جهود التسوية السياسية مستمرة بين الهولنديين والاندونيسيين، حيث تم التوصل لعقد الهدنة بين الطرفين يوم ١٤ أكتوبر ١٩٤٦، والذي سمح بإنشاء لجنة مشتركة من الهولنديين والاندونيسيين والبريطانيين، وقد سميت "اللجنة المشتركة للهدنة"، والتي كان مهامها

اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ نصوص الهدنة، حيث ترأسها ميشل رايت (Mr. Michail Wright) نائب اللورد كيلرن في منطقة شرق آسيا.

وقد تم الاتفاق على أنه في حالة وقوع خلاف بين أعضاء اللجنة في المدة التي تنتهي يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٤٦، وهو التاريخ المحدد لانسحاب القوات البريطانية من الجزر، فيحال ذلك الخلاف لرئيس اللجنة للفصل فيه، أما في حال وقوع خلاف بعد ذلك التاريخ فيتم إحالة الموضوع إلى القائد الأعلى للقوات البريطانية في منطقة جنوب شرق آسيا ليقوم بالفصل فيه.

وبذلك يظهر من سياق الأحداث مدى رغبة الطرفين الهولندي والاندونيسي في الهدنة كخطوة أولى، وذلك في محاولة للوصول لحل ودي للنزاع بينهما، وفي هذا الإطار تم الاتفاق على إنشاء لجنة فرعية مكونة من رؤساء هيئة أركان حرب القوات الثلاث البريطانية والهولندية والاندونيسية، وذلك برئاسة هيئة أركان حرب القوات الهولندية بجزر الهند الشرقية، لتنفيذ أمر إيقاف القتال(٣١).

ولقد جاءت ردود أفعال مختلفة للصحف الهولندية عقب توقيع الهدنة، حيث وصفت بعض الصحف ذلك بأنه يساعد على استمرار المفاوضات في جو ملائم، وأنه سيظهر قوة الحكومة الجمهورية الاندونيسية، ومدي نفوذها على القوات النظامية وغير النظامية الوطنية، في تنفيذ أوامرها وتنفيذ شروط الهدنة.

وعلى الجانب الآخر انتهزت صحيفة الحزب الشيوعي الهولندي فرصة المفاوضات وعقد الهدنة، لمهاجمة السياسة الانجليزية وسياسة الحكومة الهولندية، متهمة الأولى بعرقلة استقلال الجزر للمحافظة على مصالحها الاستعمارية في هذه المنطقة الهامة في جنوب شرقي آسيا، كما تم وصف سياسة الحكومة الهولندية بالضعف والتبعية للإنجليز فيما يخص المسألة الاندونيسية، وأضافت الصحيفة أن الهدنة أمر مرغوب فيه إذا كان الغرض منه الوصول إلى استقلال الجزر استقلالا كاملاً(٣٢).

ومنذ توقيع اتفاق الهدنة في ١٤ أكتوبر ١٩٤٦، بدأت المفاوضات السياسية في ٢٢ أكتوبر، حيث تقرر في هذا الاجتماع إنشاء لجنة مشتركة للشئون المدنية مكونة من الهولنديين والاندونيسيين والبريطانيين، وكانت مهام هذه اللجنة تنظيم طريقة النظر في المسائل المدنية الناشئة عن الهدنة، والخاصة بالجهات التي يحتلها الحلفاء في جاوه

وسومطره، وكذلك النظر في المسائل الناتجة عن انسحاب القوات البريطانية والهندية في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٦(٣٣).

وخلال اجتماع اللجنة المشتركة للهدنة في ٤ نوفمبر ١٩٤٦، أصدرت أمرًا بإيقاف القتال، وقد كان السبب في تأخر صدور هذا القرار يرجع إلى صعوبة إقناع بعض القادة الوطنيين بإلقاء سلاحهم، وبذلك يتضح أن الهدنة ما هي إلا تمهيد للمفاوضات بين الهولنديين والاندونيسيين.

أما بشأن المفاوضات فقد أعلنت الحكومة الهولندية سياستها الخارجية أمام البرلمان، والتي أظهرت أنه لا مجال للتفرقة بين سوكارنو رئيس الجمهورية الاندونيسية وشهرير رئيس وزرائها، وذلك على اعتبار أن الجمهورية أمر واقع، وأن مسألة الأشخاص ليس لها أهمية أكثر من الوصول إلى اتفاق عملي، وبذلك يُعد إعلان الحكومة الهولندية لهذا التصريح أهمية كبيرة؛ وذلك لأن كثيرًا من الأوساط الهولندية حتى من أنصار المفاوضة الودية مع الحكومة الاندونيسية تعتبر سوكارنو من المتطرفين الذين تعاونوا مع اليابان، بينما تعتبر شهرير من العناصر الوطنية المعتدلة، وبذلك يتضح أن الحكومة الهولندية كانت تدرك مدى قوة الحركة الوطنية الاندونيسية(٣٤).

- **اتفاقية لنجادجاتي (Linggadjati Agreement) ١٥ نوفمبر ١٩٤٦(٣٥):**

كانت الدبلوماسية الانجليزية تبحث عن الوسائل لوضع حد لنشاط الشيوعيين في اندونيسيا، وكذلك للحيلولة دون تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية مما يسهل لهؤلاء الشيوعيين السيطرة على مقاليد الامور. وانطلاقًا من هذا اتجهت انجلترا للتوفيق بين الهولنديين والاندونيسيين، وقد طلبت من مندوبها السامي في جنوب شرق آسيا اللورد كيلرن بذل المزيد من الجهد لإنجاح المفاوضات بين الطرفين، وبالفعل أثمرت تلك الجهود عن التقاء وجهتي النظر الهولندية والاندونيسية في اتفاقية لنجادجاتي، والتي وقعت بالأحرف الأولى في ١٥ نوفمبر ١٩٤٦(٣٦).

وطبقًا للمادة الأولي من الاتفاقية اعترفت الحكومة الهولندية بالحكومة الجمهورية في اندونيسيا وسيطرتها على جاوه ومادورا وسومطره، كما أنه طبقًا لنص المادة الثانية عشر تسعى الحكومتين الهولندية والجمهورية إلى إقامة الولايات المتحدة الإندونيسية، والاتحاد الإندونيسي الهولندي قبل أول يناير ١٩٤٩(٣٧).

ولقد جاءت تعليقات الأحزاب الهولندية عقب نشر نصوص مشروع الاتفاق الذي وضعه الوفدان الهولندي والاندونيسي ما بين مؤيد ومعارض، فقد أعلن حزب المحافظين رفضه لهذا المشروع لأنه أعطى درجة كبيرة من الاستقلال للجزر، كما أنه لا يتضمن الضمانات الكافية لدقة تنفيذه من جهة اندونيسيا، هذا في الوقت الذي اعتبر فيه الحزب الشيوعي الهولندي أن هذا المشروع على الرغم من أنه لا يحقق للجزر استقلالها المنشود، إلا أنه خطوة نحو الاستقلال.

ولقد وافق حزب العمال–وهو أحد الحزبين الاشتراكيين المكون منهما الائتلاف الوزاري– على المشروع بدون تحفظ، حيث اعترفت هولندا في هذا المشروع بالجمهورية الاندونيسية، هذا في الوقت الذي وافقت فيه اندونيسيا على الاتحاد تحت التاج الهولندي، أما الحزب الكاثوليكي فقد انقسم ما بين اليمين المتحفظ حيال المشروع، وما بين اليسار المؤيد في الرأي مع حزب العمال(٣٨).

وفي ظل اختلاف وجهات النظر بين الأحزاب الهولندية بشأن مشروع الاتفاق الهولندي الاندونيسي، جاءت تصريحات رئيس هيئة أركان الحرب والأسطول الهولندي للصحف، والتي تشكك في إمكان تنفيذ الاتفاق الخاص بتقليص قوات الطرفين الحربية، وكذلك في إمكانية تنفيذ السلطات الاندونيسية لنصوص الاتفاق بسبب صعوبة الاتصال بين جيوشهم، وقد كان لإعلان هذين القائدين لرأيهما بهذا الشكل أثره الواضح في الصحف والبرلمان(٣٩).

وبالفعل وافقت الحكومة الهولندية على مشروع الاتفاق، بين الوفدين الهولندي والاندونيسي، حيث أعلن وزير الممتلكات الهولندية أمام مجلس النواب في ١٠ ديسمبر ١٩٤٦، تصريح الحكومة للجنة المفاوضة بالتوقيع على المشروع، وفي هذا الإطار قدم الوزير إلى المجلس مذكرة اللجنة التي أرسلتها للحكومة، والتي أوضحت:

- أن المشروع ليس مستندًا قانونيًا، بل هو مستند سياسي يظهر المبادئ والأهداف المطلوبة، وهذا يفسر خلو المشروع من التفاصيل والدقة التي لابد أن تتوفر في المستندات القانونية والدستورية.
- أن التوقيع على المشروع يوم ١٥ نوفمبر ١٩٤٦ كان ضروريًا؛ وذلك لتفادي حدوث أية مشاغبات عند انسحاب القوات البريطانية في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٦.

- أن الاعتراف بالجمهورية هو حقيقة سياسية واقعة، أما الشكل النهائي القانوني للمملكة فلن يتم وضعه إلا بالطرق القانونية الدستورية.
- أن مسألة مدي سلطة التاج على الهيئات العليا الحاكمة في اندونيسيا تركت للمفاوضات التكميلية.
- رأت اللجنة أن الموافقة على تكوين اتحاد هولندي–اندونيسي، من طرفين متساويين خير وسيلة للتفاوض؛ وذلك لأن إنشاء دولة موحدة من الطرفين سيؤدي إلى قيام منازعات وخلافات(٤٠).

على أية حال فقد وافق مجلس النواب على مشروع الاتفاق، وعلى الرغم من إظهار المعارضة لامتعاضها تجاه المشروع، على اعتبار أنه يفكك المملكة الهولندية، وكذلك مخالفته للدستور، إلا أن وزير الممتلكات الهولندية أعلن في رده على المعارضة أن نصوص الدستور الموجود يجب تعديلها، وذلك حتى تتمشى مع روح العصر، وأن الحكومة سوف تعني بهذا عند تنفيذ الاتفاق النهائي، وبالفعل تمت الموافقة على المشروع بأغلبية ٦٥ ضد ٣٠ صوتًا(٤١).

لقد كانت المفاوضات بين الهولنديين والاندونيسيين متوقفة على موافقة البرلمان الاندونيسي المؤقت على الاتفاق، والذي كان محددًا لانعقاده النصف الثاني من شهر يناير ١٩٤٧(٤٢)، وخلال تلك الفترة حدثت بعض المناوشات بين قوات الطرفين، واتهم كلاهما الآخر بعدم احترام اتفاقية الهدنة. فقد أصدر قائد القوات الاندونيسية والذي كان معارضًا للاتفاق، نداء حث فيه قواته على المقاومة ومقابلة القوة بالقوة، وبذلك ألقت القوات الهولندية باللوم عليه في تلك الحوادث، بينما القي نائب رئيس الجمهورية الاندونيسية باللوم على الهولنديين، مؤكدًا أنه إذا كان لديهم رغبة حقيقية في السلام، فعليهم احترام الاتفاق وسحب جيوشهم، حيث قال " إذا اعترف باستقلال اندونيسيا وحريتها فإنها ستكون مصدر رخاء لهولندا. أما إذا انصاع الهولنديون وراء أحلامهم الاستعمارية فإنهم لا محالة مسوقون إلى حتفهم وفشلهم"(٤٣).

على كل حال، فقد عادت لجنة المفاوضة الهولندية إلى الجزر في يناير ١٩٤٧، حيث صرحت لها الحكومة بتوقيع الاتفاق، مضافًا إليه تصريح وزير الممتلكات الهولندية، وتفسير اللجنة نفسها، وذلك بناء على توصية مجلس النواب الهولندي الذي وافق على ضم

التصريح والتفسير عند توقيع مشروع الاتفاق. وعلى الجانب الآخر رفضت الحكومة الاندونيسية الموافقة على ذلك، وقررت عدم الموافقة أو الاعتراف إلا على صيغة المشروع الأصلية ونصوصه(٤٤).

ولم ينته الأمر عند هذا الحد، فقد اقترحت الحكومة الهولندية للخروج من الأزمة، أن يقدم الوفد الاندونيسي تفسيرًا لنصوص المشروع، بحيث يمكن مقارنة التفسيريين وإدماجهما في رأي واحد يستقر عليه الطرفان، ولكن جاء الرفض من الاندونيسيين، وفي ظل اشتداد الأزمة أرسل شهرير رئيس الحكومة والمفاوضين الاندونيسيين، كتابًا إلى الوفد الهولندي في ١٥ مارس ١٩٤٧، والذي يوصي بسرعة التوصل إلى الاتفاق، وبالفعل انتهزت الحكومة الهولندية فرصة وصول الكتاب، فرخصت لوفدها بالتوقيع على مشروع الاتفاق كما هو بدون إضافات تفسيرية(٤٥).

وبالفعل تم التوقيع النهائي على اتفاقية لنجادجاتي في ٢٥ مارس ١٩٤٧، وانطلاقًا من هذا ابلغ وزير الخارجية الهولندي القائم بالأعمال الامريكي أن القوي الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وهولندا يجب أن تكون متفقة في سياستها؛ وذلك لتحقيق التعاون بينها بشكل وثيق في المجالات الاقتصادية والمالية، وأية مشاكل أخرى في الشرق الأقصى(٤٦).

وعقب التوقيع على الاتفاق قوبلت هذه الخطوة بالترحيب في الأوساط الاندونيسية، وكذلك في الأوساط الهولندية المؤيدة للاتفاق وهي الأحزاب الاشتراكية المعتدلة، أما الأوساط اليمينية التي عارضت المشروع منذ بدايته، هاجمت الحكومة واتهمتها بالاستسلام والتقهقر أمام الاندونيسيين، وكذلك عدم احترام تعهداتها أمام مجلس النواب الهولندي، وتوصياته بشأن ضرورة إضافة التصريح والتفسير المذكورين إلى مشروع الاتفاق عند توقيعه.

وجدير بالذكر أن انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ضغطتا على الحكومة الهولندية لإتمام الاتفاق، وسرعة الوصول إلى تسوية حتى يمكن فتح أبواب التجارة مع الأسواق الاندونيسية، هذا في الوقت الذي كانت فيه هولندا بحاجة شديدة إلى إعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الجزر(٤٧).

وهكذا تم التوقيع على الاتفاق دون أن يتفق الطرفان على تفسير واحد لنصوصه، حيث انتهى الأمر بتراجع الجانب الهولندي وترك مسألة التفسير إلى ما بعد التوقيع. وقد كان

من أسباب تساهل هولندا في التوقيع على الاتفاق سوء حالتها الاقتصادية بعد الحرب، ومن هذا المنطلق كانت في حاجة ماسة إلى الانتفاع بالثروات الموجودة في الجزر لإصلاح حالتها، هذا في الوقت الذي كانت فيه حالة الغذاء والتموين في اندونيسيا سيئة؛ وذلك بسبب تعطل التبادل التجاري الناشئة عن عدم استقرار الحالة السياسية، وكذلك حصار ورقابة السلطات الهولندية على الاستيراد والتصدير، مما أثر على الحركة التجارية، ليس فقط على اندونيسيا، بل كذلك على الأوساط الدولية–الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا– الأخرى، والتي تهمها إعادة التبادل التجاري مع السوق الاندونيسية(٤٨).

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن الضغوط الغربية كان لها أثر بالغ في التوصل إلى الاتفاق الهولندي الاندونيسي، حيث أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية(٤٩) عن طريق سفارتها في لاهاي–بلاغًا شفهيًا– تطلب فيه من الحكومة الهولندية تنفيذ نصوص الاتفاق الخاصة بإعادة حقوق وممتلكات الأجانب، وتسوية المسائل الاقتصادية والمالية، ومن هذا المنطلق طلبت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من اللجنة المشتركة المختصة تنفيذ النصوص المالية والاقتصادية، وبذلك يتضح مدى الضغط الذي مارسته حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، على الحكومة الهولندية لسرعة توقيع الاتفاق مع الاندونيسيين(٥٠).

وعلى الرغم من توقيع الاتفاق بين الطرفين، إلا أنه لم يطرأ أي تحسن في العلاقات بينهما، حيث صرح شهرير رئيس الحكومة الاندونيسية بأن أسباب ذلك ترجع إلى:

١– استمرار هولندا في إرسال نجدات لجيشها الموجود في الجزر.

٢– اعتراف الهولنديون بالاستقلال الذاتي لغرب جزيرة بورنيو دون استشارة الجمهورية، وبدون إجراء استفتاء أو انتخابات.

٣– مساعدة الهولنديون لسكان مقاطعة باسوندان الواقعة غرب جاوه على إعلان استقلال هذه المقاطعة.

٤– استمرار هجوم الصحف الهولندية الموجودة داخل اندونيسيا في حملتها على الجمهورية.

٥– التوجه الهولندي لطلب قرض من الولايات المتحدة الأمريكية قدره ٣٠٠ مليون دولار، بغرض إصلاح الحالة في اندونيسيا، دون استشارة الجمهورية.

وبذلك يتضح أن تلك الأسباب قد ساهمت في توتر العلاقات بين الطرفين، وكذلك عدم استئناف الهولنديون لنشاطهم الاقتصادي(٥١).

والحاصل أن العلاقات الاندونيسية–الهولندية واجهت أزمة في تنفيذ الاتفاق، وكذلك بطء في المفاوضات، وعلى هذا الأساس تدخلت أمريكا وإنجلترا، في الوقت الذي سافر فيه رئيس وزراء هولندا ووزير الممتلكات إلى باتافيا، حيث سلم الوفد الهولندي إلي الوفد الاندونيسي مذكرة تحوي اقتراحات خاصة بطرق ونظام تنفيذ الاتفاق، وطلب الوفد الهولندي أن يكون الرد خلال أربعة عشر يومًا، حتى لا يضطر الوفد الهولندي إلى إحالة الموضوع إلى حكومته.

وتجدر الإشارة إلى أن المذكرة كانت شبيه بالإنذار(٥٢)، والتي يفهم منها نية الحكومة الهولندية في استخدام القوة حال عدم رد الوفد الاندونيسي عليها في المدة المحددة، سيما أن الوفد الهولندي قدمها بالاتفاق مع رئيس الحكومة ووزير الممتلكات اللذين كانا موجودين في باتافيا(٥٣).

لقد كانت المذكرة الهولندية تطالب ببدء تنفيذ المادة ١٥ من الاتفاق، والتي ترمي لإنشاء الاتحاد الهولندي–الاندونيسي، وكذلك إعداد الهيئة التي تتولي الأمور الخارجية في الولايات المتحدة الاندونيسية بعد ذلك، والتعاون لوضع حد نهائي للمناوشات المستمرة بين قوات الطرفين، بالإضافة إلي تنظيم الأمور الاقتصادية الخاصة بالتجارة الخارجية، ومراقبة التبادل التجاري في جميع أنحاء اندونيسيا، ولقد أظهرت المذكرة رغبة هولندا تنظيم العلاقات والتعاون بين أجزاء اندونيسيا غير الخاضعة للجمهورية، وتسليم المناطق التي يحتلها الهولنديون في جاوه وسومطره إلي الجمهورية(٥٤).

لقد جاء رد الوفد الاندونيسي على المذكرة الهولندية في الوقت المحدد، والذي اعتبرته الأوساط الهولندية غير مرض، وعند النظر بدقة للرد يتضح أنه يتفق مع المذكرة الهولندية في بعض المسائل، ويخالفها في بعض النقاط، ويدخل تعديلات على مسائل أخري، وبذلك تمثلت نقاط الخلاف الجوهرية في:

١- وافقت الجمهورية على تأليف حكومة مؤقتة اتحادية الشكل، والتي تضم ممثلين لهولندا وللجمهورية ولأجزاء اندونيسيا الأخرى، لكنها اشترطت أن يكون لها نصف عدد الأعضاء في تلك الحكومة، وأن تؤخذ القرارات بالأغلبية وليس بالإجماع.

٢- كانت اندونيسيا ترغب في إقامة تمثيل سياسي وقنصلي خاص مع الدول الأخرى، بينما كانت هولندا ترغب في ضم الاندونيسيين إلى البعثات التمثيلية الهولندية في فترة الانتقال، لحين تكوين الولايات المتحدة الاندونيسية قبل الأول من يناير ١٩٤٩.

٣- رفضت اندونيسيا فكرة إنشاء إدارة بوليسية مشتركة، وطلبت انسحاب القوات الهولندية من جاوه وسومطره بدون قيد ولا شرط، وكذلك إنقاص عدد القوات الهولندية المسلحة في اندونيسيا.

٤- قبلت الجمهورية إنشاء صندوق مشترك للنقد الأجنبي، ولكن بشرط أن يكون للهولنديين مندوبان فقط في مجلس الإدارة، وأن يتم ضم رئيس بنك الدولة الاندونيسي لهذا المجلس، وتؤخذ القرارات بالأغلبية بدلاً من الإجماع.

٥- قبلت الجمهورية إنشاء لجنة مشتركة للإشراف على بيع منتجات المشروعات والملكيات الواقعة داخل نطاق الجمهورية، وذلك على أن تضم اللجنة عضو اندونيسي وآخر صيني، من الأعضاء الأربعة في اللجنة.

٦- اشترطت الجمهورية تأميم المشروعات ذات المنفعة العامة مع تعويض لأصحاب الحقوق(٥٥).

- **الهجوم الهولندي الأول على الجمهورية ٢١ يوليو ١٩٤٧:**

لقد تميزت الفترة من نوفمبر ١٩٤٦ وحتى يوليو ١٩٤٧ بالمناوشات المستمرة والانتشار الاستراتيجي للقوات الهولندية، وذلك على الرغم من أن الهدنة كانت يجب أن تكون سارية المفعول، والأهم من ذلك أنه في منتصف هذه الفترة تم انهاء الحرب الهولندية-الإندونيسية نظريًا بموجب اتفاقية لنجادجاتي(٥٦).

إذًا كانت بوادر الأزمة بين هولندا واندونيسيا بشأن تفسير وتنفيذ اتفاق ٢٥ مارس ١٩٤٧ موجودة، والتي حدثت بالفعل عندما قررت الحكومة الهولندية استعمال القوة، حيث ذكر رئيس الحكومة الهولندية أن بلاده استنفدت جميع الوسائل السلمية مع الجمهورية الاندونيسية، وفي هذا الإطار أرسلت الحكومة الهولندية مذكرة إلى الحكومة الاندونيسية الجديدة، تطلب فيها الموافقة على خمسة نقاط أساسية خاصة بتنفيذ الاتفاق، وهي:

١- الاعتراف بسلطة هولندا على جميع اندونيسيا بما في ذلك الجمهورية في دور الانتقال، وكذلك بالسلطة الشرعية لممثل التاج في الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٢- إن الجمهورية الاندونيسية ليس لها حق إقامة علاقات خارجية مباشرة مستقلة مع الدول الأخرى.

٣- إعادة ممتلكات الأجانب داخل نطاق الجمهورية بدون قيد أو شرط.

٤- تكوين هيئات اتحادية اقتصادية تتبع الحكومة المركزية الانتقالية، وذلك للإشراف على المسائل الاقتصادية كالجمارك، والعملة الأجنبية، ونظام التصدير والاستيراد.

٥- إنشاء هيئة بوليسية مشتركة لحفظ النظام والأمن في جميع جهات اندونيسيا بما في ذلك الجمهورية(٥٧).

وهكذا وجدت الحكومة الاندونيسية نفسها أمام موقف صعب في ظل هذه الطلبات الهولندية، وبناءً على نصيحة قناصل انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية والصين وافقت الحكومة الاندونيسية الجديدة على هذه الطلبات، عدا الخاص بإنشاء بوليس مشترك؛ وذلك لأن حفظ الأمن والنظام داخل الجمهورية من اختصاص البوليس الوطني، ومن هذا المنطلق قدمت الحكومة الهولندية مذكرة في شكل إنذار للحكومة الاندونيسية، طالبت فيه بإصدار الأمر-خلال أربع وعشرين ساعة-بوقف الأعمال العدائية، وسحب القوات المرابطة على حدود الانفصال إلى مسافة عشرة كيلومتر في الداخل، وكذلك فك الحصار على المواد الغذائية في بعض الجهات الواقعة في نطاق الجمهورية.

وفي ظل توتر الموقف بين الجانب الهولندي والاندونيسي تدخلت قناصل الدول الثلاث مرة أخري لتهدئة الأمور، حيث قبل رئيس وزراء اندونيسيا إصدار هذا الأمر بشرط أن يصدر الجانب الهولندي نفس الأمر من جانبه، وذلك بالتوقف عن الأعمال العدائية والعدول عن اللهجة الاستعمارية، لكن الحكومة الهولندية رفضت ذلك وصرحت للحاكم العام المساعد ببدء العمليات الحربية(٥٨).

لقد قام الهولنديون بالهجوم بكامل قوتهم في ٢١ يوليو ١٩٤٧ على جاوه وسومطره، واجتاحوا أجزاء كبيرة من الأراضي التي اعترفوا بأنها تقع ضمن اختصاص الجمهورية الإندونيسية، حيث استخدمت حكومة هولندا مصطلح "عمل بوليسي" لوصف هذا الهجوم، وبعد تحقيق أهدافهم – الاقتصادية والعسكرية- عزز الهولنديون مواقعهم، وحصروا أنشطتهم العسكرية في عمليات التطهير وراء الخطوط(٥٩).

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أنه بالرغم من اعتراف هولندا بنظام الحكم الذاتي للنظام الجمهوري في اندونيسيا طبقًا لاتفاقية لنجادجاتي في ٢٥ مارس ١٩٤٧، إلا أنها رأت بعد ذلك استحالة التنفيذ فشرعت في استخدام القوة، ومن هذا المنطلق تقدمت الهند واستراليا إلى مجلس الأمن في يوليو ١٩٤٧ لمحاولة ايجاد حل للمشكلة الاندونيسية، وعلى الرغم من إصرار حكومة هولندا بأن هذه المسألة تدخل في صميم اختصاصها الداخلي، إلا أنها لم تتمسك بموقفها وقبلت بتدخل مجلس الأمن في ظل الاهتمام الدولي بالمشكلة(٦٠).

- **اتفاقية رينفيل (Renville agreement) ١٧ يناير ١٩٤٨(٦١):**

كانت الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا تريدان حصر المسألة بين هولندا واندونيسيا؛ وذلك حتى لا تستفحل وتصل إلى الأمم المتحدة، مما سيعطي الفرصة للاتحاد السوفيتي للتدخل، وهذا يفسر عرض انجلترا وساطتها عند بدء الهجوم، كما انتقدت صحف تلك الدولتين تصرفات الحكومة الهولندية، ونادت بضرورة السعي لوقف القتال، وذلك لأن اللجوء إلى القوة لن يحقق لهولندا الهدف المرجو منه(٦٢).

ولقد وجهت الرسائل المؤرخة في ٣٠ يوليو ١٩٤٧ انتباه مجلس الأمن إلى الحالة في إندونيسيا، وكانت الرسالة الأولى موجهة إلى الأمين العام من الممثل الأسترالي في مجلس الأمن، ولفت انتباه مجلس الأمن إلى الأعمال العدائية التي كانت في جاوه وسومطره بين القوات المسلحة لجمهورية إندونيسيا وهولندا، أما الرسالة الثانية كانت من قِبل حكومة الهند، وعلى وجه السرعة انعقد المجلس في أول أغسطس ١٩٤٧(٦٣)

ولقد أصدر مجلس الأمن قراره بدعوة الجانبين إلى إيقاف القتال، وإيجاد حل للمسألة بالطرق السلمية، وعقب قبول الطرفين للقرار أصدر كلا منهما أمره إلى قواته بإيقاف القتال بين يومي ٤–٥ أغسطس ١٩٤٧. ولقد جاءت تصريحات رئيس حكومة الجمهورية الاندونيسية موضحة أنها لم تعد مرتبطة بالاتفاق بعد اعتداء الهولنديون، وكذلك إعطائهم الضمان لبعض أجزاء الجمهورية بالاستقلال الذاتي(٦٤).

وعلى أثر تقديم استراليا اقتراحًا لمجلس الأمن في منتصف أغسطس ١٩٤٧، بهدف مراقبة وقف اطلاق النار وتعزيز التسوية، تشكلت اللجنة المعروفة باسم "لجنة المساعي الحميدة"(٦٥)، وفي ٤ سبتمبر ١٩٤٧ أخطر ممثل هولندا مجلس الأمن بأن حكومته اختارت بلجيكا لتمثيلها في اللجنة، وفي ١٨ سبتمبر أبلغت جمهورية إندونيسيا المجلس أنها اختارت

أستراليا كممثل لها، كما تم في اليوم نفسه اختيار الولايات المتحدة الامريكية من قِبل بلجيكا وأستراليا(٦٦).

على أية حال نجحت اللجنة في التوفيق بشأن التفاوض بين الهولنديين والاندونيسيين، وفي ١٧ يناير ١٩٤٨ وبعد شهور من المفاوضات في جاوه، جمعت اللجنة الإندونيسيين والهولنديين في اتفاقية هدنة عسكرية(٦٧)، والتي تم إلحاقها ببيان مبادئ(٦٨) يهدف إلى أن تكون أساساً للتسوية السياسية النهائية، وبالرغم من عدم التوصل لتلك التسوية إلا أن شروط الهدنة وبيان المبادئ كانا على درجة من الأهمية، ليس فقط لتحديد الاتجاه العام للتسوية المقصودة، ولكن أيضًا بسبب إظهار مدى زيادة الهولنديين في مطالبهم منذ "الإجراء البوليسي" الناجح عام ١٩٤٧، بينما تراجعت الآمال الإندونيسية في المقابل(٦٩).

ولقد تضمنت اتفاقية رينفيل بشأن الوضع السياسي بعض ما كان في اتفاقية لينجارداجاتي، غير أنها لم تعترف بالسيطرة الاندونيسية على كل الولايات بجاوه ومادورا وسومطره(٧٠)، وعلى الرغم من ذلك فقد انقذ هذا الاتفاق الجمهورية وجعل لها مركزًا دوليًا، وأصبح لها حق الشكوى في الأمم المتحدة، هذا في الوقت الذي منع فيه المؤتمر هولندا من جني ثمار انتصاراتها العسكرية التي حققتها(٧١).

وعقب التوقيع على الاتفاقية سقطت الوزارة الاندونيسية في ٢٣ يناير ١٩٤٨–كان يرأسها أمير شرف الدين Sjarifuddin– بسبب رد الفعل الشعبي، وسرعان ما تشكلت وزارة رئاسية يرأسها محمد حتا في ٢٩ يناير ١٩٤٨(٧٢).

إذًا لم تحقق بنود اتفاقية رينفيل نوعًا من التهدئة، فبعد فترة وجيزة تدهور الوضع بسرعة وبلغ ذروته في تجدد القتال، وذلك لصعوبة حل القضايا الرئيسية بين الهولنديين والاندونيسيين، فقد أرادت جمهورية إندونيسيا أن تحافظ على سلطتها الفعلية، بما في ذلك وحدتها وعلاقاتها الخارجية، حتى يتم نقل السيادة من هولندا إلى الولايات المتحدة لإندونيسيا، لكن هولندا لم ترغب في أن تحتفظ الجمهورية بهذه السلطة، لقد أرادت الجمهورية أن تكون الولايات المتحدة الاندونيسية مستقلة تمامًا عن هولندا، ولكن الهولنديين رغبوا في اتحاد محكم مع الحكومة الهولندية، وهكذا واصل كل طرف العمل من جانب واحد نحو أهدافه(٧٣).

وانطلاقًا من هذا اتجهت الحكومة الهولندية إلى إنشاء ما يسمى بالحكومة الاتحادية المؤقتة لإندونيسيا في ٩ مارس ١٩٤٨، كما تم تعديل الدستور الهولندي فيما يتعلق بالاتحاد

الهولندي الإندونيسي، ومحاولة حكومة هولندا إنشاء دول من جاوه الغربية ومادورا وسومطره الشرقية دون الاستفتاء الذي دعت إليه الاتفاقات، وفي ظل الحصار الاقتصادي الشديد للجمهورية زادت هذه الاجراءات من الشك وعدم الثقة بين الطرفين، واتهم كل طرف الطرف الآخر بانتهاك اتفاق هدنة رينفيل(٧٤).

- **الهجوم الهولندي الثاني على الجمهورية ١٩ ديسمبر ١٩٤٨:**

لقد تشكلت حكومة ائتلافية في هولندا في أغسطس ١٩٤٨، وقد ظلت القضية الأساسية هي إندونيسيا، هذا على الرغم من الاتفاقات الموقعة مع الجمهورية والتي صانت أموال الشركات الهولندية، لكن هولندا كانت تسعى لفرض حل نهائي لتعيد لتلك الشركات جميع نشاطها، وفي هذا الإطار عدلت هولندا الدستور، بهدف تكييف النظم القومية مع مشروع الاتحاد الهولندي(٧٥).

وفي الوقت الذي كانت فيه الجمهورية تواجه ضغط هولندا من الخارج بالتضيق عليها اقتصاديًا، كان الشيوعيون يهددونها من الداخل في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية، وبذلك زاد السخط بسبب انتشار البطالة والجوع في انحاء الجمهورية، ومن هذا المنطلق دبر الشيوعيون خطة للهجوم المسلح على الجمهورية، ففي ١١ أغسطس ١٩٤٨ عاد الزعيم الشيوعي موسو (Muso) إلى اندونيسيا، وأخذ يدعو للاتحاد السوفييتي حتى قامت الثورة الشيوعية في ماديون (Madiun) بجاوه في ١٨ سبتمبر ١٩٤٨، وفي اليوم التالي طلب سوكارنو من الشعب الدفاع عن الجمهورية ضد الخطر الشيوعي، كما تحركت قوات الحكومة واستمر القتال حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٤٨، وفي نهاية أكتوبر قتل موسو، وبذلك تمكنت حكومة الجمهورية من اخضاع الشيوعيين وانتصرت عليهم(٧٦).

وفي أثناء انشغال حكومة الجمهورية بالقضاء على الشيوعيين في الداخل، أعلن ممثل الحاكم العام للجزر الدستور الجديد في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٨، وقد أدى رفض حكومة الجمهورية مشايعة الدستور، إلى هجوم هولندا على الجمهورية(٧٧).

وبالفعل بدأت القوات الهولندية هجومها في ١٩ ديسمبر ١٩٤٨ على جوكجاكرتا عاصمة الجمهورية، واتجهت للسيطرة على ماجوو (Maguwo) الميناء الجوي للقوات المسلحة الاندونيسية في وسط جاوه، وبذلك تمكنت من دخول العاصمة، كما تمكنت من القبض على سوكارنو وحتا وشهرير وغيرهم من الوزراء(٧٨)، وعلى الرغم من ذلك استطاع

الفريق أول سوديرمان الهرب من الحصار الهولندي إلى خارج العاصمة، واتجه لتنظيم القوات المسلحة لخوض غمار المواجهات مع هولندا(٧٩).

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من اعتقال هولندا لقادة الجمهورية إلا أن الثورة استمرت، كما تم تأليف حكومة مؤقته في سومطره بحيث تكون بعيدة عن وصول الهولنديين، ولكن ظل القتال مستمرًا في جاوه بقيادة الجنرال سوديرمان(٨٠).

ولم يكن نجاح العمل العسكري الذي قامت به هولندا يعني النجاح من الناحية السياسية، فقد ادانت لجنة المساعي الحميدة موقف هولندا في تقاريرها لمجلس الأمن، والذي نص على خرق هولندا لمعاهدة رينفيل، وذلك دون تقديمها لأية مبررات مسبقة بشأن خرق الهدنة، هذا في الوقت الذي وجدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة التوقف–بموجب مشروع مارشال– عن منح هولندا أية معدات أو تجهيزات عسكرية لاستخدامها في اندونيسيا(٨١).

- **اتفاقية فان روين–روم (Van Royen–Room)٧ مايو ١٩٤٩:**

ترتب على الهجوم الهولندي في ديسمبر ١٩٤٨ تدهور الموقف في اندونيسيا، وعلى وجه السرعة طلب رئيس لجنة المساعي الحميدة جلسة طارئة لمجلس الأمن، وبالفعل اجتمع المجلس في ٢٢ ديسمبر، حيث طالب بوقف اطلاق النار، والعودة إلى ما وراء خطوط الهدنة التي حددتها اتفاقية رينفيل، ولكن هولندا استمرت في اعمالها العدائية، ورفضت الافراج عن المعتقلين السياسيين الاندونيسيين(٨٢).

لقد أعلن مجلس الأمن أن الهولنديين شنوا هجومًا مباشرًا بينما كانت اتفاقية رينفيل سارية، ودعا المجلس إلى إعادة حكومة الجمهورية والاستقلال الكامل لإندونيسيا، كما تعاونت ١٩ دولة آسيوية لمقاطعة الهولنديين(٨٣)، الذين انتقدت بريطانيا أنشطتهم أيضًا، ولقد تم الكشف عن أن الأموال التي تنفقها هولندا في جهودها لسحق الوطنيين الإندونيسيين، تساوي تقريبًا المبلغ الذي كانت تتلقاه من الولايات المتحدة الأمريكية بموجب خطة مارشال وهي عملية حسابية محرجة، وبينما كانت الولايات المتحدة مسرورة بالطريقة التي أخمد بها سوكارنو الانتفاضة الشيوعية، لم يكن أمامها سوي وقف المساعدات والأموال عن هولندا(٨٤).

وفي إطار التعنت الهولندي تبني مجلس الأمن في ٢٨ يناير ١٩٤٩ مشروع مقدم من كوبا والصين والنرويج، وكان في مجمله ينص على: وقف العمليات الحربية من جانب

هولندا، واطلاق الحكومة الهولندية سراح المعتقلين السياسيين من رجال الجمهورية الاندونيسية، مع منح الصلاحيات الواسعة للجنة المساعي الحميدة واعتبارها ممثلة لمجلس الأمن في المفاوضات بصفة رسمية، وكذلك استئناف المفاوضات بين الهولنديين والاندونيسيين بمساعدة تلك اللجنة، وذلك بهدف تشكيل حكومة اتحادية مؤقتة قبل ١٥ مارس ١٩٤٩، واجراء انتخابات المجلس النيابي الاندونيسي قبل الأول من أكتوبر من نفس العام.

ومع استمرار اعتراض الحكومة الهولندية على المشروع، ابلغت لجنة المساعي الحميدة مجلس الأمن في أول مارس ١٩٤٩، والتي ارجعت السبب في ذلك لرفض الحكومة الهولندية عودة حكومة الجمهورية إلى عاصمتها، ومن هذا المنطلق رأى مجلس الأمن التوفيق بين المقترحات الاندونيسية والمقترحات الهولندية، فوافق في ٢٣ مارس ١٩٤٩ على عقد مؤتمر المائدة المستديرة بمدينة لاهاي، وذلك باشتراك لجنة المساعي الحميدة(٨٥).

لقد لعبت الضغوط الخارجية دورًا كبيرًا في اجبار هولندا على الجلوس على مائدة المفاوضات، حيث لعب الزعيم الهندي نهرو دورًا هامًا لمساعدة الإندونيسيين، كما لعبت الأمم المتحدة الدور الرئيس في تسوية المشكلة عن طريق المفاوضات، هذا في الوقت الذي وجدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في موقف حرج، وخاصة بعد نجاح حكومة الجمهورية الاندونيسية في القضاء على الثورة الشيوعية في ١٩٤٨. وانطلاقا من تلك الأهداف ضغطت الولايات المتحدة على هولندا لإنهاء النزاع مع الإندونيسيين، وذلك لكي تتفرغ مع الدول الغربية لمواجهة الاتحاد السوفييتي والخطر الشيوعي، وبالفعل تم التوصل في ٧ مايو ١٩٤٩ إلى المعاهدة التي انهت النزاع بين هولندا واندونيسيا، والتي عرفت باتفاقية فان روين–روم(٨٦).

وكان أبرز ما تضمنته المعاهدة هو اعلان هولندا موافقتها على عودة الحكومة الجمهورية إلى جوكجاكارتا، مع اطلاق سراح كل المعتقلين، وإيقاف العمليات العسكرية بين الطرفين، بالإضافة إلى التمهيد لعقد مؤتمر المائدة المستديرة بهدف نقل السيادة إلى الولايات المتحدة الاندونيسية(٨٧).

وعند النظر بدقة لنتائج تلك المفاوضات يتضح مدى دور الولايات المتحدة الأمريكية في انجاحها، حيث أعرب القنصل الأمريكي العام في باتافيا عن سروره لنتائج تلك المفاوضات، مقترحًا الإشارة إليها باسم "فان روين–روم". وفي أثناء ذلك أكد فان روين أن

هولندا ستلتزم به من جانبها في تنفيذ هذا الاتفاق، ولن تلجأ إلى اتخاذ أي اجراءات أو أعمال انتقامية، هذا في الوقت الذي وجه فيه روين الشكر للجنة الأمم المتحدة ودورها في التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، وعلى الجانب الآخر أكد روم التزامه بنفس الروح في تنفيذ الاتفاق(٨٨).

على كل حال فقد تم جلاء القوات الهولندية عن جوكجاكارتا في ٣٠ يونيو ١٩٤٩، وتم اطلاق سراح سوكارنو ومحمد حتا وبقية الزعماء الاندونيسيون، وانطلاقًا من ذلك اتجهت الحكومة لمباشرة مهامها في ١٣ يوليو ١٩٤٩، وبذلك انتهت مهمة حكومة الطوارئ التي كانت قد تشكلت عقب سقوط جوكجاكارتا في أيدي الهولنديين(٨٩).

- **مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٤٩:**

اتجه الاندونيسيون لتوحيد صفوفهم قبل الذهاب لإجراء أية مفاوضات مع هولندا بلاهاي، وفي هذا الإطار استطاعوا أن يصفوا إلى جانبهم موجهي الخمسة عشرًا بلدًا والدول الأخرى المستقلة ذاتيًا(٩٠)، والذين حاول الهولنديون الاعتماد عليهم من قبل للقضاء على الجمهورية.

على كل حال انعقد مؤتمر المائدة المستديرة–تحت إشراف الأمم المتحدة– في لاهاي في الفترة من ٢٣ أغسطس– ٢ نوفمبر ١٩٤٩، حيث قرر الاعتراف بسيادة الولايات المتحدة الاندونيسية(٩١)، وانشاء الاتحاد الهولندي–الاندونيسي تحت سلطة التاج الهولندي، على أن يظهر التعاون بين تلك الدولتين المستقلتين في مجال الدفاع والعلاقات الخارجية، بالإضافة إلى ابرام اتفاق اقتصادي بين مختلف اعضاء الاتحاد، وكانت تلك القرارات تعني جلاء الجيوش الهولندية عن اندونيسيا(٩٢)، وفي ٢٧ ديسمبر ١٩٤٩ تم نقل السيادة الهولندية إلى حكومات الولايات المتحدة الاندونيسية، وفي أغسطس ١٩٥٠ تخلت اندونيسيا عن الطابع الفيدرالي الذي أوصى به الهولنديون، وتغير اسمها إلى جمهورية اندونيسيا(٩٣).

الخاتمة

وبصفة عامة يتضح أن اندونيسيا قد خاضت مرحلة طويلة من الصراع والكفاح في مواجهة قوى الاستعمار، وواجهت أحداث هامة في علاقاتها بالقوى الدولية في تلك الفترة، والتي شكلت دولة اندونيسيا المعاصرة بتوجهاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وذلك بعد أن عاشت فترة عصيبة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وحتي حصولها على الاستقلال عام ١٩٤٩.

وتجدر الإشارة إلى أن موقع اندونيسيا ذو الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية كان ذا تأثير فعال في تكالب قوى الاستعمار عليها، وذلك لتأثيرها على الأحداث في منطقة المحيط الهادي تلك المنطقة الهامة من العالم، وكذلك كونها مصدرًا للمواد الخام، وهو ما جعل القوى الاستعمارية الغربية تساعد هولندا بطريقة غير مباشرة لتسطيع البقاء أكبر فترة ممكنة، كي تحافظ على مصالح الغرب في النهاية ضد المد الشيوعي في منطقة آسيا.

وفي ظل تمسك الشعب الاندونيسي بتحقيق استقلاله لم تجد هولندا سوى الانسحاب، وبذلك يتضح أن تجربة سوكارنو وزملائه في تحقيق الاستقلال السياسي، وتكوين دولة موحدة أثبتت نجاحها، هذا في الوقت الذي تمحورت فيه الدولة حول شخصية سوكارنو.

ملحق رقم (١)

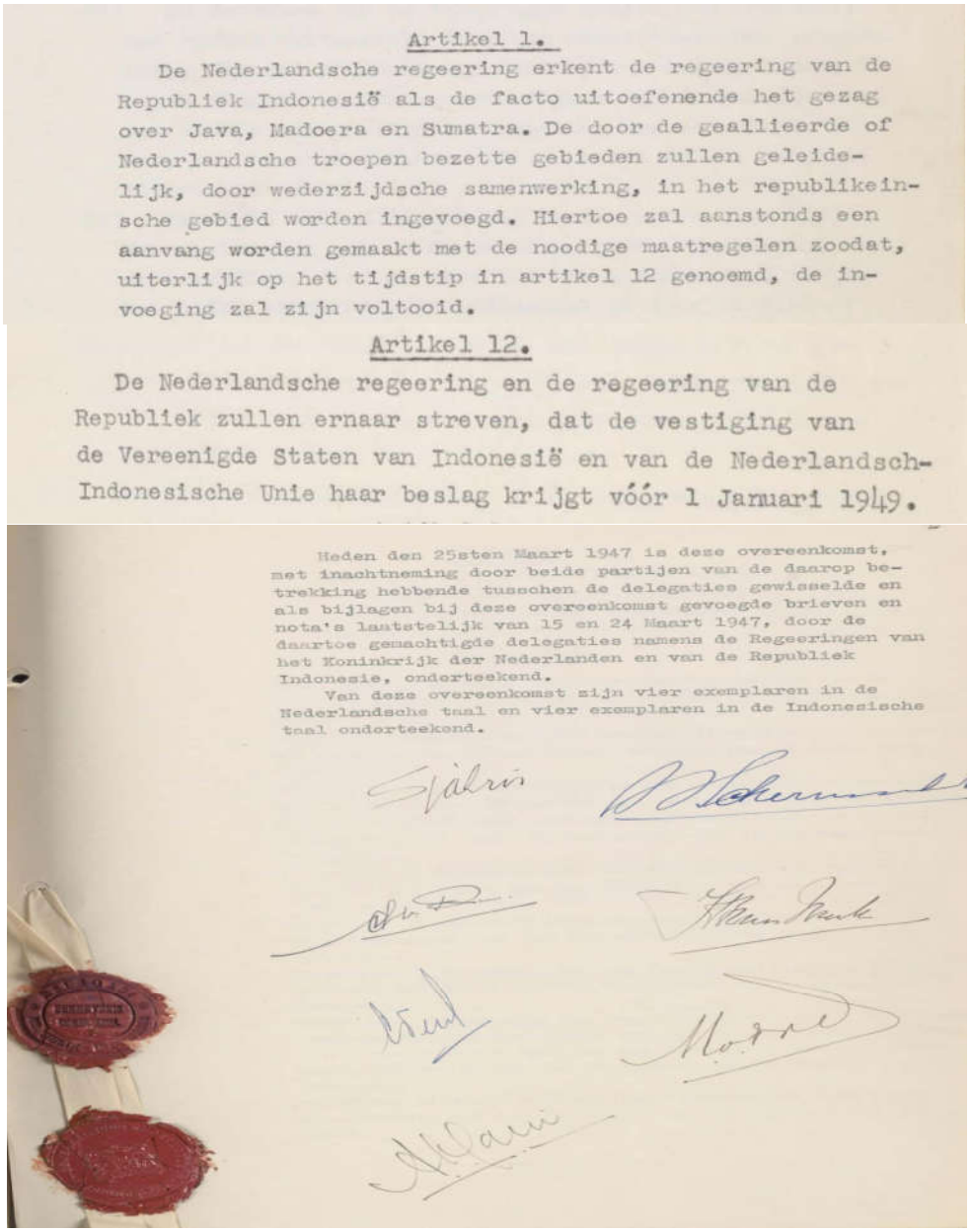

Artikel 1.

De Nederlandsche regeering erkent de regeering van de Republiek Indonesië als de facto uitoefenende het gezag over Java, Madoera en Sumatra. De door de geallieerde of Nederlandsche troepen bezette gebieden zullen geleidelijk, door wederzijdsche samenwerking, in het republikeinsche gebied worden ingevoegd. Hiertoe zal aanstonds een aanvang worden gemaakt met de noodige maatregelen zoodat, uiterlijk op het tijdstip in artikel 12 genoemd, de invoeging zal zijn voltooid.

Artikel 12.

De Nederlandsche regeering en de regeering van de Republiek zullen ernaar streven, dat de vestiging van de Vereenigde Staten van Indonesië en van de Nederlandsch-Indonesische Unie haar beslag krijgt vóór 1 Januari 1949.

Heden den 25sten Maart 1947 is deze overeenkomst, met inachtneming door beide partijen van de daarop betrekking hebbende tusschen de delegaties gewisselde en als bijlagen bij deze overeenkomst gevoegde brieven en nota's laatstelijk van 15 en 24 Maart 1947, door de daartoe gemachtigde delegaties namens de Regeeringen van het Koninkrijk der Nederlanden en van de Republiek Indonesie, ondorteekend.

Van deze overeenkomst zijn vier exemplaren in de Nederlandsche taal en vier exemplaren in de Indonesische taal ondorteekend.

* Nationaal Archief, Den Haag, Inventaris van het archief van het Ministerie van Koloniën: Indisch Archief, 1945-1953, 30B Akkoord van Linggadjati, NL-HaNA_2.10.36.15_30B_06, De Overeenkomst van Linggadjati, geparafeerd 15 november 1946, getekend 25 maart 1947.

شكل رقم (١)

حدود جمهورية إندونيسيا طبقا لاتفاق لينجاردجات، ص٣٢.

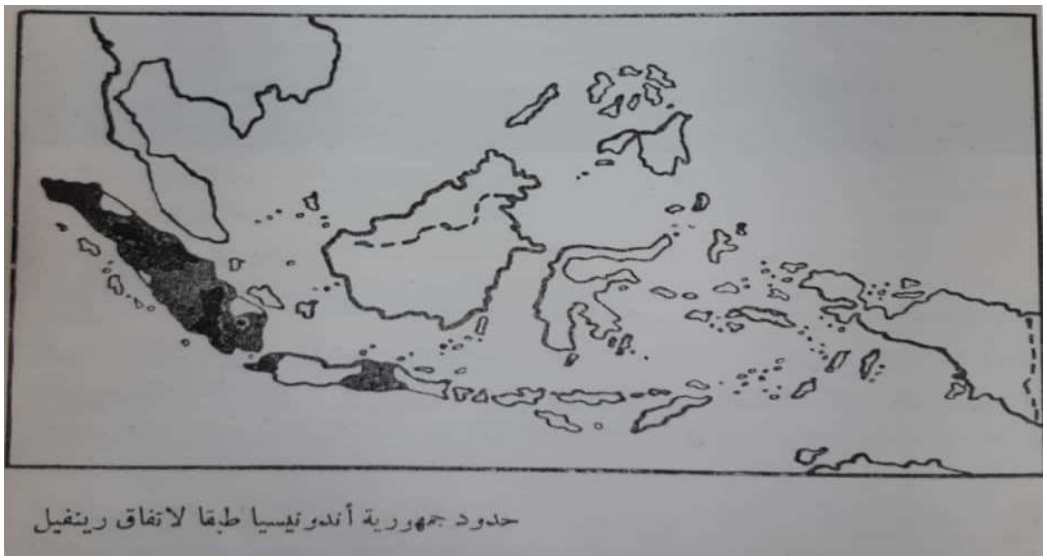

حدود جمهورية إندونيسيا طبقا لاتفاق رينفيل، ص٣٣.

المصدر: وزارة الاستعلامات باندونيسيا: أندونيسيا، ترجمة قسم الاستعلامات والعلاقات العامة بسفارة أندونيسيا بالقاهرة، مصر، ١٩٧٧.

الهوامش:

(١) رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين، (تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥)، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣، ص٣٩٣.

(٢) محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤٤٨.

(٣) ديتس سميث: إندونيسيا شعبها وأرضها، ترجمة حسن محمود، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٢، ص١٢٥.

(٤) وان أحمد وان داود: الاوضاع السياسية والحضارية للمسلمين في اندونيسيا وماليزيا في القرن العشرين، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص١١٩.

(٥) نص الخطاب الإذاعي للملكة ويلهيلمينا (Queen Wilhelmina) في ٦ ديسمبر ١٩٤٢، على الخطط لإنشاء كومنولث بين هولندا وإندونيسيا وسورينام وكوراساو، حيث أوضحت الملكة أنه هناك اعتماد كامل على الذات وحرية التصرف لكل جزء فيما يتعلق بشؤونه الداخلية، ولكن مع الاستعداد لتقديم المساعدة المتبادلة. أنظر:

– Documents, Conference on Indonesia, Vol. 1, New Delhi, January, 1949, P.5.

(6) Pelzer (Karl), Postwar Plans for Indonesia, Far Eastern Survey, Vol. 12, No. 1 (Jan. 11, 1943), P.2. وأنظر كذلك:

– دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ هولندا، فيلم رقم ٩٧، محفظة رقم ١٤٧، ملف رقم ١، المفوضة الملكية المصرية بمدينة لاهاي، بشأن: تقرير عن المسألة الاندنوسيه، بتاريخ أكتوبر ١٩٤٦، سري. & جماعة من المؤلفين الغربيين: تاريخ عصرنا منذ ١٩٤٥، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٠-١٩٧١، ص٥٦٣.

(٧) مصطفى بهيج نصار: المؤامرة الأمريكية ضد اندونيسيا، دار الفكر، القاهرة، ١٩٥٨، ص١٧.

(٨) تم الموافقة على الدستور في إندونيسيا في ١٨ أغسطس ١٩٤٥، كما تم انتخاب سوكارنو رئيسًا للجمهورية، ومحمد حتا نائبًا للرئيس، وفي ٥ سبتمبر تم تشكيل وزارة رئاسية برئاسة سوكارنو. أنظر: وزارة الاستعلامات باندونيسيا: أندونيسيا، ترجمة قسم الاستعلامات والعلاقات العامة بسفارة أندونيسيا بالقاهرة، مصر، ١٩٧٧، ص٣٠.

(٩) أحمد سوكارنو: ولد عام ١٩٠١ في بلدة بليتار في شرقي جاوه، التحق عام ١٩٢٠ بكلية الهندسة في جاكرتا، ثم حصل على الدكتوراه من هولندا. بدأ العمل السياسي عام ١٩٢٩، واعتقل أكثر من مرة، أطلق سراحه عندما أفرج اليابانيون عن المعتقلين السياسيين، أصبح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية رئيسًا للجمهورية. أنظر: محمود شاكر: التاريخ الاسلامي، ج٢٠، التاريخ المعاصر(جنوب شرقي آسيا ماليزيا وأندونيسيا)، المكتب الاسلامي، بيروت-دمشق-عَمَّان، ١٩٩٧، ط٢، ص٣٨٧.

(١٠) محمد حتا: ولد عام ١٩٠٢ في جزيرة سومطره، درس الاقتصاد في جامعة روتردام في هولندا، اعتقل عام ١٩٣٥، اطلق اليابانيون سراحه عندما احتلوا إندونيسيا، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح نائبًا لرئيس الجمهورية. أنظر: محمود شاكر: مرجع سابق، ص ص٣٨٧–٣٨٨.

(١١) قهر الدين يونس الاندونيسي: هذه هي اندونيسيا، مطبعة الشبكشي بالأزهر، القاهرة، ١٩٤٧، ص١٤٧. وكذلك:

- Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers, 1945, Vol. VI, The British Commonwealth, The Far East, United States Government Printing Office, Washington: 1969, Netherlands East Indies, Memorandum by the Chief of the Division of Northern European affairs (Cumming), Washington, October 8, 1945, PP.1158-1159.

(١٢) المركز العام لجمعيات استقلال اندونيسيا بالقاهرة: اندونيسيا الثائرة، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٩٤٦، ص ص١٧١–١٧٤.

(١٣) جماعة من المؤلفين الغربيين: قضايا عصرنا منذ ١٩٤٥، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥، ص ص٤٩٠–٤٩١.

(١٤) لويس فيشر: قِصة أندونيسيا، مراجعة عبد الرحيم سرور، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢، ص١٦. وكذلك:

- Neill (Wilfred T.), Twentieth-Century Indonesia Columbia University Press, New York and London, 1973, PP.325-326.

(15) Kattenburg (Paul), Political Alignments in Indonesia, Far Eastern Survey, Vol. 15, No. 19 (Sep. 25, 1946), P.291.

(١٦) لويس فيشر: مرجع سابق، ص١٧.

(17) FO, Telegram From Foreign Office to Moscow, 24th January 1946, Immediate, Secret, www.cvce.eu, P.1.

(18) F.R.U.S., Diplomatic Papers, 1945, Vol. VI, The British Commonwealth, The Far East, Memorandum of Conversation, by the Chief of the Division of Southeast Asian affairs (Moffat), Washington, November 8, 1945, PP.1170-1171.

(19) F.R.U.S., 1946, Vol. VIII , The Far East, United States Government Printing Office, Washington: 1971, Netherlands East Indies, The Counsul General at Batavia (Foote) to the Secretary of State, Batavia , January 17, 1946, PP.797-798.

(٢٠) ج. ب. دروزيل: التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، ط٢، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٨، ص٢٧٨. وكذلك:

- Central Intelligence Agency, Basic Dutch-Indonesian Issues and the Linggadjati Agreement, 9 June 1947, Secret, P.3.

(٢١) عطية محمد: أندونيسيا المجاهدة، دار الطباعة المصرية الحديثة، القاهرة، ١٩٤٨، ص ص٣١–٣٢.

(٢٢) رد الإندونيسيون على البيان الهولندي في ١٤ مارس ١٩٤٦ باقتراح مضاد تضمن خطاب من رئيس الوزراء شهرير طالب فيه بالاعتراف الهولندي بالسيادة الجمهورية في جزر الهند الهولندية، و الإعمال الفوري لحق

الإندونيسيين في تقرير المصير. وجدير بالذكر أن الجمهورية اعتبرت الكومنولث الذي اقترحه الهولنديون على أنه مجرد محاولة لاستعادة السيطرة الهولندية تحت اسم جديد. لمزيد من التفاصيل أنظر:

- Central Intelligence Agency, Basic Dutch-Indonesian Issues and the Linggadjati Agreement, Op. Cit., P.3.

(٢٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ هولندا، فيلم رقم ٩٧، محفظة رقم ١٤٧، ملف رقم ١، المفوضة الملكية المصرية بمدينة لاهاي، بشأن: تقرير عن المسألة الاندونسيه، بتاريخ أكتوبر ١٩٤٦، سري.

(٢٤) عقد مؤتمر مالينو في الفترة من ١٥– ٢٥ يوليو ١٩٤٦، برئاسة الحاكم العام فان موك (Governor General van Mook) للنظر في إعادة تنظيم الجزر. أنظر:

- F.R.U.S., 1946, Vol. VIII , The Far East, The Consul General at Batavia (Foote) to the Secretary of State, Batavia , July 16, 1946, Confidential, P.834.

(٢٥) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ هولندا، فيلم رقم ٩٧، محفظة رقم ١٤٧، ملف رقم ١، المفوضة الملكية المصرية بمدينة لاهاي، بشأن: تقرير عن المسألة الاندونسيه، بتاريخ أكتوبر ١٩٤٦، سري.

(٢٦) نفس الوثيقة.

(٢٧) نفسه ، بشأن: المشكلة الأندنوسية من لاهاي، بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٤٦، سري. وأنظر كذلك:

- Van Helsdingen (W. H.), The Netherlands-Indonesian Agreement, Pacific Affairs, Vol. 20, No. 2, Jun., 1947, P.186.

(٢٨) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ هولندا، فيلم رقم ٩٧، محفظة رقم ١٤٧، ملف رقم ١، المفوضة الملكية المصرية بمدينة لاهاي، بشأن: المشكلة الأندنوسية من لاهاي، بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٤٦، سري.

(٢٩) نفسه ، بشأن: المشكلة الأندنوسية ، بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٤٦، سري.

(٣٠) نفسه ، بشأن: جزر الهند الشرقية الهولندية، بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٤٦، سري.

(٣١) نفسه ، من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: التطورات الأخيرة للمسألة الاندونوسية، بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٤٦، سري.

(٣٢) نفس الوثيقة.

(٣٣) نفسه ، بشأن: آخر تطورات المشكلة الاندنوسيه، بتاريخ أكتوبر ١٩٤٦، سري.

(٣٤) نفسه ، بشأن: جزر الهند الشرقية الهولندية، بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٤٦، سري.

(٣٥) تم التوقيع على مسودة الاتفاقية في Linggadjati، وهو منتجع جبلي على بعد حوالي ١٣ ميلاً جنوب Cheribon على الساحل الشمالي لوسط جاوة، ويشار إلى مسودة الاتفاقية باسم اتفاقية Cheribon أو Linggadjati. أنظر:

- Van Helsdingen (W. H.), Op. Cit., P.186.

(٣٦) محمد محمود السروجي: حركة استقلال أندونيسيا، مطبعة جامعة الأسكندرية، ١٩٦١، ص٢٣.

(37) Nationaal Archief, Den Haag, Inventaris van het archief van het Ministerie van Koloniën: Indisch Archief, 1945-1953, 30B Akkoord van Linggadjati, NL-HaNA_2.10.36.15_30B_06, De Overeenkomst van Linggadjati, geparafeerd 15 november 1946, getekend 25 maart 1947. أنظر ملحق رقم (١).

(٣٨) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ هولندا، فيلم رقم ٩٧، محفظة رقم ١٤٧، ملف رقم ١، المفوضة الملكية المصرية بمدينة لاهاي، بشأن: جزر الهند الشرقية الهولندية، بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦، سري.

(٣٩) نفسه ، بشأن: أخر تطورات المشكلة الاندونوسية ومشروع الاتفاق الاندونوسي–الهولندي، بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٤٦، سري.

(٤٠) نفسه ، بشأن: أخر تطور في المشكلة الاندونوسية –جزر الهند الشرقية الهولندية، بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٤٦، سري.

(٤١) نفسه، المفوضة الملكية المصرية بمدينة لاهاي، بشأن: جزر الهند الشرقية الهولندية– موافقة مجلس النواب الهولندي على مشروع الاتفاق، بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٤٦، سري.

(٤٢) في ٥ مارس ١٩٤٧ أجاز البرلمان الإندونيسي للحكومة الجمهورية التوقيع، ومع ذلك أوضحت السلطات الجمهورية أن موافقتها لا تمتد بالضرورة إلى تفسير الحكومة الهولندية وبيانها المتعلق بالاتفاقية. أنظر: Van – Helsdingen (W. H.), Op. Cit., P.186.

(٤٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ هولندا، فيلم رقم ٩٧، محفظة رقم ١٤٧، ملف رقم ١، المفوضة الملكية المصرية بمدينة لاهاي، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وزير الخارجية، بشأن: أخر تطورات المشكلة الاندونوسية –العلاقة بين هولندا ورسيا، بتاريخ ١٣ يناير ١٩٤٧، سري.

(٤٤) نفسه، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: آخر تطورات المشكلة الاندونوسية، بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٤٧، سري.

(٤٥) نفسه ، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: جزر الهند الشرقية الهولندية، بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٤٧، سري.

(46) F.R.U.S., 1947, Vol. VI, The Far East, United States Government Printing Office, Washington:1972, The Chargé in the Netherlands (Benton) to the Secretary of State, The Hague, March 26, 1947, Secret, P.911.

(٤٧) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ هولندا، فيلم رقم ٩٧، محفظة رقم ١٤٧، ملف رقم ١، المفوضة الملكية المصرية بمدينة لاهاي، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: جزر الهند الشرقية الهولندية، بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٤٧، سري.

(٤٨) نفسه ، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: جزر الهند الشرقية الهولندية، بتاريخ ٣١ مارس ١٩٤٧، سري.

(٤٩) اعترفت الولايات المتحدة الامريكية بالجمهورية الاندونيسية في ١٧ أبريل ١٩٤٧. أنظر

- F.R.U.S., 1947, Vol. VI, The Far East, The Acting Secretary of State to the Embassy in the Netherlands, Washington, April 24, 1947, confidential, P.919.

(50) F.R.U.S., 1947, Vol. VI, The Far East, The Secretary of State to the Consulate General at Batavia, Washington, May 2, 1947, confidential, P.920. وكذلك:

- دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ هولندا، فيلم رقم ٩٧، محفظة رقم ١٤٧، ملف رقم ١، المفوضة الملكية المصرية بمدينة لاهاي، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: جزر الهند الشرقية الهولندية، بتاريخ ١٢ مايو ١٩٤٧، سري.

(٥١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ هولندا، فيلم رقم ٩٧، محفظة رقم ١٤٧، ملف رقم ١، المفوضة الملكية المصرية بمدينة لاهاي، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: جزر الهند الشرقية الهولندية، بتاريخ ١٩ مايو ١٩٤٧.

(٥٢) في ٢٧ مايو ١٩٤٧ أرسل الحاكم العام الذي يمثل الحكومة الهولندية إنذارًا نهائيًا إلى شهرير، مفاده أنه إذا لم تخضع الحكومة الجمهورية لحكومة مؤقتة يتمتع فيها التاج الهولندي بالسلطة الفعلية، فإن البديل سيكون الحرب، وكان ذلك يعني انتهاء اتفاقية لنجادجاتي. أنظر:

- (Margueritte Harmon) Bro, Indonesia: land of challenge, Harper & Brothers Publishers, New York, 1954, PP.63-64.

(٥٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ هولندا، فيلم رقم ٩٧، محفظة رقم ١٤٧، ملف رقم ١، المفوضة الملكية المصرية بمدينة لاهاي، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: جزر الهند الشرقية الهولندية، بتاريخ ٢ يونيه ١٩٤٧.

(٥٤) نفسه ، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: جزر الهند الشرقية الهولندية–مذكرة هولندية إلى اندنوسيا، بتاريخ ٢ يونيه ١٩٤٧. وكذلك: جماعة من المؤلفين الغربيين: مرجع سابق، ص٥٦٤.

(٥٥) نفسه ، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: جزر الهند الشرقية الهولندية–اختلاف وجهتي النظر الاندونيسية والهولندية في تنفيذ نصوص الاتفاق، بتاريخ ١٦ يونيه ١٩٤٧.

(56) Kennedy (Raymond), Truce in Indonesia, Far Eastern Survey, Vol. 17, No. 6 (Mar. 24, 1948), P.65.

(٥٧) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ هولندا، فيلم رقم ٩٧، محفظة رقم ١٤٧، ملف رقم ١، المفوضة الملكية المصرية بمدينة لاهاي، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: آخر تطورات المشكلة الاندنوسية، بتاريخ ٢٢ يوليه ١٩٤٧، سري.

(٥٨) نفسه.

(59) Kennedy (Raymond), Op. Cit., PP.65-66. وأنظر كذلك:

- لويس فيشر: مرجع سابق، ص١٨.

(٦٠) جون فوستر دالاس: حرب أم سلام، العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٧، ص ص ٧٦–٧٧.

(٦١) سميت الاتفاقية بهذا الاسم نسبة إلى السفينة الأمريكية رينفيل، التي أتيحت للمفاوضات من قبل حكومة الولايات المتحدة بناء على طلب اللجنة، بعد أن أصبح من الواضح أن الأطراف لا يمكن أن تتفق على مكان آخر للاجتماع. أنظر:

- Hyde (Charles Cheney), The Status of the Republic of Indonesia in International Law, Columbia Law Review , Vol. 49, No. 7 (Nov., 1949), P.958.

(٦٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ هولندا، فيلم رقم ٩٧، محفظة رقم ١٤٧، ملف رقم ١، المفوضة الملكية المصرية بمدينة لاهاي، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: آخر الحوادث في اندنوسيا، بتاريخ ٢٨ يوليه ١٩٤٧، سري.

(63) Agha (Issam Abdul Ghani), The United Nations and national independence: the Indonesian question: A peaceful settlement; the Algerian problem: A case study in evolution, M.A Thesis, Graduate Student Theses, Graduate School, Montana State University, 1961, PP.13-14.

(٦٤) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ هولندا، فيلم رقم ٩٧، محفظة رقم ١٤٧، ملف رقم ١، المفوضة الملكية المصرية بمدينة لاهاي، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: آخر تطورات المشكلة الاندنوسية، بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٤٧، سري.

(٦٥) إيمان حسن سلامة: العلاقات السياسية الأمريكية–الإندونيسية (١٩٤٩–١٩٦٥)، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ٢٠١١، ص٥٦ .

(66) Agha (Issam Abdul Ghani), Op. Cit., PP.22-23.

(٦٧) تتكون اتفاقية رينفيل من ثلاثة أجزاء: خطة هدنة، كما تم قبول ١٢ مبدأ بمثابة أساس لاتفاق سياسي نهائي، وستة مبادئ إضافية اقترحتها اللجنة ووافقت عليها الأطراف رسميًا بعد ذلك. أنظر:

- Hyde (Charles Cheney), Op. Cit., P.958.

(٦٨) لمزيد من التفاصيل عن المبادئ التي تشكل أساسًا متفقًا للمناقشات السياسية التي تم قبولها في الاجتماع الرابع للجنة المساعي الحميدة مع الطرفين في ١٧ يناير ١٩٤٨. أنظر:

- Documents, Principles Forming an Agreed Basis for the Political Discussions Accepted at the Fourth Meeting of the Committee of Good Offices with the Parties on 17 January 1948, International Organization, Vol.2, No. 2 (Jun., 1948), PP.406-407.

(69) F.R.U.S., 1948, Vol. VI, The Far East and Australasia, United States Government Printing Office, Washington:1974, The Counsul General at Batavia (Livengood) to the Secretary of State, Batavia , January 17, 1948, Us Urgent, PP.77-78 & Kennedy (Raymond), Op. Cit., P.66.

(٧٠) وان أحمد وان داود: مرجع سابق، ص١٥٢. أنظر شكل رقم (١)

(٧١) لويس فيشر: مرجع سابق، ص٢٠.

(٧٢) وان أحمد وان داود: مرجع سابق، ص١٥٢. وأنظر كذلك:

- F.R.U.S., 1948, Vol.VI, The Far East and Australasia, The Consul General at Batavia (Livengood) to the Secretary of State, Batavia, January 25, 1948, Priority, PP.82-83.

(73) Agha (Issam Abdul Ghani), Op. Cit., PP.26-27.

(74) Ibid., PP.27-28.

(٧٥) جماعة من المؤلفين الغربيين: مرجع سابق، ص ص ٤٩٦–٤٩٧.

(٧٦) لويس فيشر: مرجع سابق، ص ص٢١-٢٢.

(٧٧) ج. ب. دروزيل: مرجع سابق، ص٢٨١.

(٧٨) في ١٩ ديسمبر ١٩٤٨ تم القبض على سوكارنو وحتا، ووزير الخارجية (H. A. Salim)، ووزيري الاعلام والتعليم (M. Natsir and A. Sastroamidjojo)، وشهرير (Sjahrir,) الذي كان حاضرًا كمستشار، وقد تم نقلهم جوا إلى المنفي: سوكارنو وسالم وشهرير إلى برابات على بحيرة توبا (Prapat on Lake Toba) في شمال سومطره، والباقي إلى جزيرة بانجكا (Bangka) قبالة الساحل الشرقي لسومطره. أنظر:

- Dahm (Bernhard), History of Indonesia in the twentieth century, Translated by P. S. Falla, Pall Mall Press, London, 1971, First published, P.137.

(٧٩) وان أحمد وان داود: مرجع سابق، ص١٥٤.

(٨٠) ديتس سميث: مرجع سابق، ص١٣٨.

(٨١) كفاح جمعة وجر الساعدي: اندونيسيا في عهد احمد سوكارنو ١٩٤٥–١٩٦٧، اشوربانيبال للثقافة، العراق، ٢٠١٩، ط٢، ص١١٧.

(٨٢) محمد محمود السروجي: مرجع سابق، ص٣٠.

(٨٣) انعقد المؤتمر الآسيوي حول إندونيسيا في نيودلهي في الفترة من ٢٠– ٢٣ يناير ١٩٤٩، والذي دعا إلى إنهاء عمل القوات الهولندية في إندونيسيا، وطلب تدخل مجلس الأمن لوقف اطلاق النار، وبذلك لعبت الهند على وجه الخصوص دورًا فعالاً في تقديم الدعم الدبلوماسي لإندونيسيا. لمزيد من التفاصيل عن نتائج المؤتمر أنظر رسالة المفوض السامي للمملكة المتحدة في نيودلهي إلى وزير الدولة البريطاني لعلاقات الكومنولث.

- Dominions Office and Commonwealth Relations Office, DO 35/2858, Telegram From Archibald Nye, Office High Commissioner for the United Kingdom in, New Delhi, to P. Noel-Baker, His Majesty's Secretary of State for Commonwealth Relations, 31st January, 1949, Secret, PP.1-12.

(84) Neill (Wilfred T.), Op. Cit., P.331.

(٨٥) محمد محمود السروجي: مرجع سابق، ص ص٣٠-٣٣. وكذلك:

– Dahm (Bernhard), Op. Cit., P.139.

(٨٦) وان أحمد وان داود: مرجع سابق، ص١٥٥.

(٨٧) كفاح جمعة وجر الساعدي: مرجع سابق، ص ١١٩-١٢٠.

(88) F.R.U.S., 1949, Vol. VII, The Far East and Australasia, Part 1, United States Government Printing Office, Washington, 1975, The Consul General at Batavia (Livengood) to the Secretary of State, Batavia , May 7, 1949, Confidential, urgent, P.409.

(٨٩) محمد محمود السروجي: مرجع سابق، ص٣٥.

(٩٠) اتجهت هولندا لتأليف حكومات موالية لها في مختلف الجزر، فأنشأت حكومة فاسوندان في ٢٥ ديسمبر ١٩٤٧، وجاوة الشرقية في ١٢ نوفمبر ١٩٤٧، وسومطره الشرقية في ٨ أكتوبر ١٩٤٨، ومداور في ٢٠ فبراير ١٩٤٨. أنظر: مصطفى بهيج نصار: مرجع سابق، ص٢١.

(٩١) ماعدا اريانا الغربية أو غينيا الجديدة (New Guniea) ، والتي انضمت إلى اندونيسيا في عهد الرئيس سوكارنو عام ١٩٦٠. أنظر: وان أحمد وان داود: مرجع سابق، ص١٥٧.

(٩٢) في ١٥ ديسمبر ١٩٤٩ وافق البرلمان الاندونيسي على اتفاقية لاهاي، وذلك بأغلبية ٢٦٦ صوتًا مقابل ٦٢ وامتناع ٣٢ عن التصويت، كما تمت الموافقة على مسودة الدستور والتوقيع عليها، وفي هذا الوقت أكد سوكارنو على التعاون الودي مع الهولنديين، وعدم التمييز ضدهم أو غيرهم. أنظر:

- FO 371/76138, British Consulate General, Batavia, 16 December 1949, P.1.

(٩٣) ج. ب. دروزيل: مرجع سابق، ص ص٢٨١-٢٨٣.